

العلاقة السببية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في قطر

دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2023) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي var

The Causal Relationship Between Money Supply and Economic Growth in Qatar: An Econometric Study During the Period (1980–2023) Using the Vector Autoregression (VAR) Model

شنة أمينة

CHENA AMINA

مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، chena.amina@univ-tissemsilt.dz

 ORCID: <https://orcid.org/0009-0008-4369-6286>

حديد حميد

HAID HAMID

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، hamid_haid@yahoo.fr

 ORCID: <https://orcid.org/0009-0001-7614-7936>

تاريخ النشر: 2026.01.01

تاريخ القبول: 2025.12.29

تاريخ الاستلام: 2025.06.07

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين عرض النقود والنمو الاقتصادي في دولة قطر خلال الفترة 1980-2023، بالاعتماد على المنهج القياسي، حيث تم استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لبحث العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، بالإضافة إلى تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لتحليل العلاقة الديناميكية والسببية قصيرة الأجل باختبار السببية لغرانجر، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود والنمو الاقتصادي، بينما كشفت عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى عرض النقود بمعناه الواسع (M2) وتشير هذه النتيجة إلى أن النشاط الاقتصادي يعد المحرك الرئيسي للتغيرات في عرض النقود في قطر، وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية، وبالنظر إلى إتباع قطر نظام سعر الصرف الثابت، الذي يحد من استقلالية السياسة النقدية، نوصي بأهمية الاعتماد على مؤشرات النمو الحقيقي في توجيه السياسات النقدية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: العرض النقدي، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج var، منهجية غرانجر.

تصنيف JEL: C32, O47, E51

Abstract: This study aims to determine the causal relationship between money supply and economic growth in the State of Qatar during the period 1980–2023, using an econometric approach. The Johansen co-integration test was employed to examine the long-term equilibrium relationship between the variables, while the Vector Autoregression (VAR) model was applied to analyze the short-term dynamic and causal relationship through the Granger causality test. The results of the Johansen test indicated no long-term equilibrium relationship between money supply and economic growth. However, the Granger causality test revealed a unidirectional causal relationship from real GDP to broad money supply (M2), suggesting that economic activity is the main driver of changes in money supply in Qatar. This finding is consistent with Keynesian theory. Considering Qatar's adoption of a fixed exchange rate system, which limits the independence of monetary policy, the study recommends relying on real growth indicators to guide monetary policy in order to enhance economic stability.

Keywords: Money Supply, Economic Growth, Co-integration, VAR Model, Granger Causality.

JEL Classification Codes: E51, O47, C32.

المؤلف المرسل: شنة أمينة، chena.amina@univ-tissemsilt.dz

1. مقدمة

يعد العرض النقدي من أهم المتغيرات النقدية التي تسهم في تحقيق التوازن داخل السوق النقدي، كما يمثل الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية في توجيه سياستها نحو الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، وقد شكلت العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي محور اهتمام كبير لدى الاقتصاديين وصناع السياسات لعقود، وذلك لما تحمله من دلالات على فعالية السياسات النقدية وأثرها على الأداء الاقتصادي العام.

تعددت المقاربات النظرية والتجريبية في تناول هذه العلاقة من حيث الاتجاه والقوة والاستقرار عبر الزمن، مما يجعلها موضوعا متجددا يستدعي التحليل في سياقات اقتصادية مختلفة، وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي قد يلعبه العرض النقدي في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل المعاملات وتشجيع الاستثمار وتعزيز الاستهلاك، فإن التوسع المفرط فيه قد يفضي إلى ضغوط تضخمية تُضعف النمو وتؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

ولا يزال الجدل قائما بين الاقتصاديين حول طبيعة هذه العلاقة، خاصة في ظل تنوع الأطر الاقتصادية والسياسات المتبعة بين الدول، وتبرز أهمية هذا الموضوع بشكل خاص في قطر، حيث تسعى الدولة، ضمن إطار "رؤية قطر الوطنية 2030"، إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنوع مصادر الدخل، وهو ما يستدعي تحليلا دقيقا للعلاقة بين المتغيرات النقدية والنمو الاقتصادي لضمان صياغة سياسات نقدية فعالة تُسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل. وبناء على ما سبق ذكره يمكننا صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في دولة قطر خلال الفترة 1980-2023؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي في قطر.
الفرضية الثانية: هناك علاقة سببية باتجاه واحد من العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطر.
الفرضية الثالثة: هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى العرض النقدي في قطر.
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطورات كل من العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في دولة قطر، بالإضافة إلى دراسة وتحديد العلاقة السببية والديناميكية بينهما خلال الفترة من 1980 إلى 2023. تأتي أهمية هذه الدراسة من سعيها لفهم العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود في قطر خلال الفترة (1980-2023)، لا سيما في ظل اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي الذي يؤثر على السيولة، ويمكن أن تساعد النتائج المتوصل إليها في تمكين صناع السياسة النقدية من اتخاذ قرارات أكثر فاعلية تدعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي بأسلوبه الوصفي والتحليلي من خلال استعراض الإطار النظري الموضح للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على التحليل القياسي باستخدام برنامج Eviews13 من أجل اختبار وتحديد العلاقة بين المتغيرات باستخدام منهجية جرانجر وتحليل التكامل المشترك بالإضافة إلى استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

1.1. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في سياقات اقتصادية مختلفة، إلا أن نتائجها جاءت متباينة ولم تتمكن من إثبات وجود اتجاه محدد للعلاقة السببية بين المتغيرين، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

دراسة كلثوم عبد القادر حياوي، (2018) (قياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للعراق، حالة دراسية للفترة 1990-2015)، استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك واختبار السببية لجوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات، أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، كما تبين وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يتوافق مع التحليل النقدي الذي يرى أن للنقود تأثيراً مباشراً على النشاط الاقتصادي.

دراسة Nor Asmat Ismail (2021) (THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON THE ECONOMIC GROWTH OF KUWAIT FOR THE PERIOD OF 1980-2020)، هدفت إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الكويت باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن لعرض النقود الواسع، وسعر الفائدة، ومؤشر أسعار المستهلك تأثيراً معنوياً وإيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين كان تأثير سعر الصرف سالباً وغير معنوي. وكشفت اختبارات السببية عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من عرض النقود ومؤشر الأسعار نحو النمو الاقتصادي في الأجل القصير، مما يعكس دور السياسة النقدية في التأثير على الاقتصاد الكويتي.

دراسة Lilia Ghedabna, Khalid Litim, Elouardi Chekroune (2024) (Causality Between Money Supply And Real Economic Growth In Algeria An Econometric Study For The Period 1990-2022)، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج إنجل-جرانجر للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي ما يشير إلى أن كلا من السياسات النقدية والنشاط الاقتصادي يتأثران ببعضهما البعض، وتدعم هذه النتائج كلا من النظرية الكينزية والنظرية النقدية وقد أكدت الدراسة على أهمية تبني سياسات نقدية مدروسة تضمن التوازن بين تلبية احتياجات النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم.

2. الإطار المفاهيمي للعرض النقدي والنمو الاقتصادي

2.1. مفهوم العرض النقدي

يعد العرض النقدي الأداة الأساسية التي تعتمد عليها السلطة النقدية، ممثلة بالبنك المركزي، في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية. (التلاني، 2022، صفحة 471) ويقصد بعرض النقد (Money Supply) إجمالي وسائل الدفع المتداولة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، والتي تحتفظ بها الوحدات الاقتصادية المختلفة من أفراد ومشروعات ومؤسسات. (أحميد و محفوظ، 2019، صفحة 369) وعادة ما يتم التمييز بين مقياس العرض النقدي التالية: (العيسى وقطف، 2006، صفحة 283)

- عرض النقود بالمفهوم الضيق M1: يتكون من العملة المتداولة خارج البنوك، سواء كانت ورقية أو معدنية، بالإضافة إلى الودائع المصرفية التي يمكن سحبها في أي وقت، والمعروفة بودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية.
- عرض النقود بالمفهوم الواسع M2: ويشمل هذا المقياس، إلى جانب M1 الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، أي التي تحتاج إلى فترة زمنية لتدخل في عملية التداول، مثل الودائع المربوطة وحسابات التوفير.
- عرض النقود بالمفهوم الأوسع M3: ويشتمل هذا المقياس بالإضافة إلى M2 على الودائع الثابتة الكبيرة العائدة للمستثمرين والشركات الكبرى خارج المصارف التجارية.
- السيولة العامة للاقتصاد M4 : ويشتمل بالإضافة إلى M3 على الأصول المالية عالية السيولة التي تستحق خلال فترات قصيرة مثل أدوات الخزينة الحكومية بغرض الاقتراض لفترات قصيرة وتتميز بسهولة تداولها وإمكانية تحولها إلى أرصدة نقدية.

2. مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المتغيرات الاقتصادية الكلية، الذي تسعى جميع الدول لتحقيق مستويات عالية منه، وقد حظي باهتمام العديد من الاقتصاديين خاصة مع تطور الفكر الاقتصادي وهناك العديد من التعريفات للنمو الاقتصادي ومن أبرزها: يعبر النمو الاقتصادي عن الارتفاع المستمر في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتم قياسه عادة من خلال معدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي، أو من خلال معدل الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد (الأنصاري، 2023). وعرف فرانسوا بيرو François Perroux النمو الاقتصادي في كتابه اقتصاد القرن العشرين عام 1961، بأنه "الزيادة المستمرة في الناتج الإجمالي أو الصافي بالقيم الحقيقية خلال فترة أو عدة فترات طويلة في دولة ما (Robert, 2010, p. 02). كما يشير النمو الاقتصادي إلى الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي بشكل تراكمي ومستدام خلال فترة زمنية طويلة، بحيث يفوق هذا النمو معدل نمو السكان. ويرافقه توفير للخدمات الإنتاجية والاجتماعية، إلى جانب الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. (لعقاب ودرويش، 2022، صفحة 615).

3. العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في إطار النظريات الاقتصادية

تعود العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي إلى القرن 19م، ووفقا للكلاسيك، تقتصر وظيفة النقود في كونها وسيلة للتبادل فقط وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي، بحيث يؤثر التغير في كميتها على الأسعار فقط دون التأثير على المتغيرات الحقيقية مثل الإنتاج، تستند النظرية النقدية الكلاسيكية إلى نظرية كمية النقود التي تُعبر عنها معادلة التبادل التي صاغها Irving Fisher سنة 1917 على النحو التالي: $MV=PT$ ويفترض فيشر ثبات كل من T و V حيث أن M : تمثل النقود، V سرعة دورانها، P المستوى العام للأسعار، T حجم المعاملات وبالتالي تنشأ علاقة تناسبية مباشرة بين عرض النقود ومستوى الأسعار. (Laxman, 2019, p. 134)، ثم طور كل من Pigou و Marshall المعادلة لتعبر عن العلاقة بين كمية النقود والدخل الحقيقي، فأصبحت المعادلة كالاتي $MV=PY$ في حين يشير الكلاسيكيون الجدد إلى أن عرض النقود يؤثر على كل من الأسعار والناتج في المدى القصير، ولكن في المدى الطويل يؤثر فقط على المستوى العام للأسعار. وقد أعادوا صياغة معادلة التبادل إلى معادلة جديدة تُعرف باسم "معادلة كامبريدج" (El-Seoud, 2014, p. 03)، وتأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية: $(Ms = Md = KY)$ حيث أن: Md يمثل الطلب على النقود، Ms يمثل عرض النقود، K يعبر عن تفضيلات السيولة، Y يشير إلى الدخل الاسمي.

رفض كينز فكرة حيادية النقود التي تبناها الكلاسيك فهو يرى أن النقود تلعب دورا فعالا في الاقتصاد من خلال التأثير على الطلب الكلي وحجم الاستثمار، (da Costa Nunes, 2024)، كما تعد النقود مخزنا للقيمة، وتتأثر قيمتها بتقلبات أسعار الفائدة مما يدفع الأفراد إلى تغيير محافظهم المالية استنادا إلى نظرية تفضيل السيولة (زنايني و صدقاوي، 2023، صفحة 440)، ووفقا لكينز، تؤدي زيادة العرض النقدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما يدفع الأفراد إلى زيادة طلبهم على النقود تحسبا لاحتمال ارتفاع أسعار الفائدة مستقبلا (الحمداني، 2018، صفحة 27)، وأكد أن الأسعار لا تتأثر فقط بكمية النقود بل تتأثر أيضا بعوامل الإنتاج. فعندما يعمل الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى ارتفاع الإنفاق الإجمالي ومن ثم إلى نمو الناتج الإجمالي، أما عند التشغيل الكامل، فتؤدي فقط إلى ارتفاع الأسعار، وعليه، يعد المعروض النقدي غير محايد في حالة عدم التشغيل الكامل، إذ يؤثر على النشاط الاقتصادي عبر أسعار الفائدة، مما ينعكس على الاستثمار والناتج (Marshall, 2016, p. 45). وأن العلاقة السببية تتجه من الناتج إلى كمية النقود، وأن التقلبات التي تحصل في الأجل القصير ناتجة عن صدمات حقيقية في الناتج. (الهادي المبروك و ساسي، 2021، صفحة 12)

في حين يرى النقديون، وعلى رأسهم Milton Friedman أن التغير في العرض النقدي يؤثر في الأجل القصير على كل من الأسعار والدخل الحقيقي، بينما في الأجلين المتوسط والطويل فيؤثر فقط على الأسعار (Al-HABASHNEH, 2022, p. 144)، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الناتج في الأمد القصير، إلا أنها تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم على المدى الطويل، ويؤكد النقديون بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العرض النقدي إلى الأسعار والناتج في الأجل القصير. (SIMASIKU, 2022, p. 15)

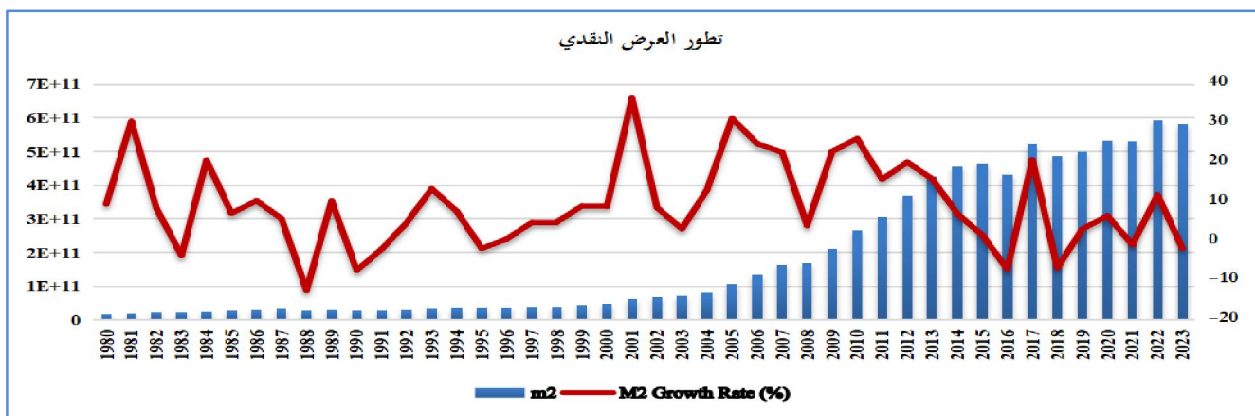
4. تحليل تطور العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي في قطر خلال الفترة 1980-2023

يتناول هذا الجزء تحليل تطورات كل من العرض النقدي بالمفهوم الواسع والناتج المحلي الإجمالي في قطر خلال الفترة (1980-2023)

1.4. تطور العرض النقدي بمعناه الواسع M2 في قطر خلال الفترة 1980-2023

يظهر الشكل رقم 01 التطور الكبير الذي شهده عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) في قطر خلال الفترة مابين 1980 و2023، مما يعكس التحولات الاقتصادية التي مرت بها البلاد، ففي بداية الثمانينات، سجل العرض النقدي M2 نمواً قوياً مدفوعاً بزيادة الإيرادات النفطية، حيث ارتفع من 15.86 مليار ريال في عام 1980 إلى 30.87 مليار ريال عام 1986 لكن مع تذبذب أسعار النفط في أواخر الثمانينات، شهد العرض النقدي فترات من الانكماش، كما حدث في عام 1988 (-12.4%) وعام 1990 (-7.35%)، وفي عام 2001 شهدت السيولة النقدية قفزة كبيرة حيث نما العرض النقدي M2 بنسبة 36.4% نتيجة لازدهار قطاع الغاز الطبيعي. خلال هذه الفترة كان التوسع النقدي مستقراً مما يعكس مرحلة من النمو الاقتصادي والاستثمار المتزايد، وفي عام 2010 تسارع نمو العرض النقدي M2 بشكل ملحوظ، حيث بلغ 264.7 مليار ريال، نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي وبالتالي تعزيز قدرته على التوسع النقدي، إلى جانب زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية والبنية التحتية، أما خلال جائحة كورونا في عام 2020، فقد ارتفع العرض النقدي M2 بنسبة 6.49%، ويعزى هذا الارتفاع إلى السياسات التحفيزية التي تبنتها الحكومة لدعم الاقتصاد في مواجهة تداعيات الجائحة حيث قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة وزيادة السيولة لضمان استمرار النمو الاقتصادي، وفي عام 2023 سجل عرض النقد انكماشاً طفيفاً بنسبة (-1.83%) ليبلغ 580.7 مليار ريال، نتيجة تبني سياسات نقدية أكثر تحفظاً تهدف إلى ضبط السيولة النقدية والحفاظ على استقرار الريال القطري والحد من التضخم، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط وتوجه الدولة نحو تنويع مصادر الدخل. ورغم هذا التباطؤ، لا يزال عرض النقد في مسار توسعي، وإن كان بوتيرة أكثر استقراراً مما يعكس قدرة الاقتصاد القطري على تمويل التنمية والاستثمارات بشكل مستدام.

الشكل 01. تطور العرض النقدي (M2) في قطر خلال الفترة 1980-2023



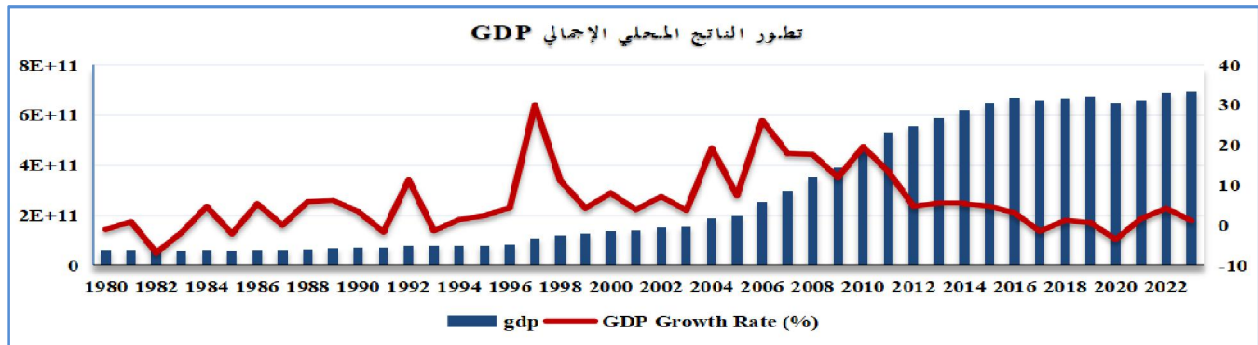
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق الإحصائي رقم 01

2.4. تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP في قطر خلال الفترة 1980-2023

شهد الاقتصاد القطري تقلبات ملحوظة في نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدار العقود الماضية، وهو ما يبينه الشكل رقم 02، ففي عام 1982 سجل الناتج المحلي الإجمالي 57.5 مليار ريال قطري بانكماش قدره -6.87%، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً خلال تلك الفترة، مما أثر سلباً على الإيرادات الحكومية المعتمدة على صادرات الطاقة، واستمر التباطؤ في عام 1985 بانخفاض قدره -2.12%، نتيجة استمرار الضغوط الاقتصادية على أسواق النفط، وفي عام 1997، حقق الاقتصاد القطري قفزة كبيرة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 107.95 مليار ريال قطري بمعدل نمو 30.01%، مدفوعاً بالتوسع في قطاع الغاز الطبيعي المسال الذي بدأت قطر تستثمر فيه بقوة لتصبح رائدة عالمياً في تصديره واستمر هذا الزخم، حيث شهد عام 2006 نموًا استثنائياً بنسبة 26.17% مع وصول الناتج المحلي إلى 252.6 مليار ريال، بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الإنتاج والاستثمارات الحكومية في مشاريع الطاقة والبنية التحتية، وبحلول عام 2017، شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة -1.50%، بسبب الأزمة الخليجية والحصار الاقتصادي المفروض على قطر، والذي أثر على تدفقات التجارة والاستثمار. وفي عام 2020 استمر التراجع الاقتصادي، بمعدل نمو سلبي -3.56%، نتيجة التأثيرات الحادة لجائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وتعطل الأنشطة الاقتصادية.

بدأ الاقتصاد بالتعافي في سنة 2022 محققاً نمواً بنسبة 4.21%، مدفوعاً بانتعاش أسعار الطاقة والاستثمار في البنية التحتية، خاصة مع استضافة كأس العالم. وفي عام 2023 استمر النمو بوتيرة أبطأ عند 1.16% ليصل الناتج إلى 694.28 مليار ريال، ويرجع هذا التراجع النسبي إلى تقلبات أسعار النفط والتوجه نحو ضبط السياسات المالية بالإضافة إلى جهود الحكومة في تنويع الاقتصاد عبر دعم القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والسياحة والخدمات المالية ورغم انخفاض وتيرة النمو، يظل الاقتصاد القطري قوياً بفضل الاستثمارات الحكومية الضخمة وتنفيذ خطط التنمية المستدامة ضمن رؤية قطر الوطنية 2030.

الشكل 02. تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في قطر خلال الفترة 1980-2023



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق الإحصائي رقم 01

5. الدراسة القياسية للعلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في قطر خلال الفترة 1980-2023

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في دولة قطر، وذلك من خلال تحليل سلاسل زمنية سنوية للفترة (1980-2023)، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومصرف قطر المركزي، وتشمل الاختبارات المستخدمة اختبار سكون السلاسل الزمنية (ADF) لتحديد مدى استقرار البيانات، واختبار التكامل المشترك (Co-Integration) لتحديد العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، واختبار سببية جرانجر (Granger Causality) للكشف عن العلاقة السببية في المدى القصير واتجاه تأثير كل متغير على الآخر، بالإضافة إلى نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات. وقد تم معالجة البيانات باستخدام برنامج EViews13.

1.5. متغيرات الدراسة VARIABLES OF THE STUDY

تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغيرين هما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP معبرا عنه بالأسعار الثابتة للعملة المحلية كمقياس للنمو الاقتصادي، والعرض النقدي بمفهومه الواسع M2 المقوم بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، والذي تم احتسابه من خلال العلاقة التالية: $M2_r = (M2) / CPI$ ؛ حيث أن:

M2r: العرض النقدي الحقيقي بمفهومه الواسع (بالأسعار الثابتة)

M2n: العرض النقدي الاسمي بمفهومه الواسع (بالأسعار الجارية)

CPI: مؤشر أسعار المستهلك

تم اعتماد الصيغة اللوغاريتمية في تحليل بيانات متغيرات الدراسة LGDP و LM2، من خلال تقدير المعادلات التالية:

2.5. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

يُعد فحص استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها خطوة أساسية وهامة في التحليل القياسي حيث أن العمل على سلاسل زمنية غير مستقرة قد يؤدي إلى ما يسمى بالانحدار الزائف، مما يترتب عليه نتائج غير دقيقة ومضللة. (أولاد العيد، بورنان، و بن مويزة، 2021، صفحة 261)، وسنستخدم اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF, 1981)، وذلك بالاعتماد على النماذج الثلاث التالية (Bourbonnais, 2015, p. 250)

$$[04] \Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + u_t$$

$$[05] \Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + u_t$$

$$[06] \Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + b t + u_t$$

ويقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

H0: وجود جذر الوحدة في السلسلة، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة

H1: عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة

إذا كانت إذا كانت t_{cal} (المحسوبة) أقل من t_{tab} (المجدولة) بالتالي نرفض فرضية العدم ونقول أن السلسلة مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر كما يلي:

الجدول 01. نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF Augmented Dickey-Fuller Test

T tab (% 05)	عند الفرق الأول 1st Diff		في المستوى At Level		المتغير	النموذج
	Prob	Tcal	Prob	Tcal		
-2.921	0.0043	-3.9218	0.9642	0.1278	LGDP	وجود الحد الثابت
-2.921	0.0000	-5.5012	0.9231	-0.2548	LM2	With Constant
-3.495	0.0196	-3.9289	0.4840	-2.1873	LGDP	وجود الثابت والاتجاه
-3.495	0.0003	-5.4764	0.8300	-1.4536	LM2	With Constant & Trend
-1.947	0.0093	-2.6510	0.9996	3.3075	LGDP	بدون ثابت واتجاه
-1.947	0.0001	-4.0664	1.0000	4.0885	LM2	Without Constant & Trend

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال الجدول لوحظ أن السلسلتين الزمنيةتين لمتغيرات الدراسة $LM2$ و LGD كانتا غير مستقرتين في مستوييهما الأصلية، حيث كانت قيم إحصائية ديكي فولر أكبر من القيم الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية 05%، مما أدى إلى قبول الفرضية الصفريّة التي تفيد بوجود جذر الوحدة، في حين أصبحت السلاسل مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها عند مستوى معنوية 05%، وعليه يمكن القول أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (I).

3.5. اختبار التكامل المشترك Co-integration-Test

تعتمد منهجية التكامل المشترك على دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، بحيث يجب أن تكون هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة مما يتيح فهم ارتباطها على المدى البعيد، ويتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك r باستخدام اختبار جوهانسون (Johansen)، الذي يعتمد على معيارين رئيسيين هما اختبار الأثر (Trace Test) واختبار القيمة المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue Test) (بطارسة، 2017، صفحة 49).

ويتم تحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك من خلال مقارنة إحصائية الاختبار مع القيمة الحرجة، بحيث إذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة يتم رفض فرض العدم ($H_0: r=0$) الذي ينفي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ونقبل الفرض البديل القائل بوجود متجه تكامل واحد على الأقل ($H_1: r \geq 1$) (شعبان عبده، 2021، صفحة 136).
تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج VAR: نقوم بتحديد درجة تأخر المسار وذلك من خلال اختبار $laglengthcriteria$ بالاعتماد على معياري $schwarz$ و $akaike$ والنتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول 02. تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لاختبار Johansen

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-34.45283	NA	0.022229	1.869376	1.954687	1.899985
1	94.76653	238.5588*	3.62e-05*	-4.552130*	-4.296197*	-4.460303*
2	98.47555	6.467007	3.68e-05	-4.537208	-4.110653	-4.384164
3	102.4310	6.491020	3.71e-05	-4.534924	-3.937748	-4.320662
4	104.6854	3.468338	4.09e-05	-4.445407	-3.677609	-4.169928

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من الجدول يتبين أن فترة الإبطاء المناسبة هي $P=1$ ويوضح الجدول رقم 03 نتائج اختبار التكامل المشترك بين $Lm2$ و $Lgdp$

الجدول 03. نتائج اختبار التكامل المشترك Johansen Cointegration Test

Hypothesized NO of CE (S)	Trace test			Max-Eigen test		
	Trace Statistic	Critical Value %05	prob	Max-Eigen Statistic	Critical Value %05	prob
None ($r=0$)	9.761562	15.49471	0.2995	9.761562	14.26460	0.2281
Atmost 1 ($r=1$)	1.40E-07	3.841466	0.9997	1.40E-07	3.841466	0.9997

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يتبين من الجدول أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر بلغت 9.76 وهي أقل من القيمة الحرجة 15.49 وهي غير معنوية عند مستوى دلالة 05%، وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أن القيمة المحسوبة لاختبار القيم المميزة العظمى بلغت 9.76 وهي أدنى من القيمة الحرجة 14.26 عند نفس مستوى الدلالة، مما يؤكد النتيجة التي توصل إليها اختبار الأثر، وعليه نستنتج عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بمفهومه الواسع في قطر.

4.5. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

نظرا لعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإنه يمكننا استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. لذا لا بد أولا من تحديد عدد الفجوات الزمنية P للسلاسل المستقرة (DLGDP و DLM2) وذلك من خلال اختيار قيمة P التي توافق أدنى قيمة لكل من معيار SC (schwars), AIC (akaike)

الجدول 04. تحديد درجة تأخير النموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLGDP DLM2						
Exogenous variables: C						
Date: 01/29/25 Time: 23:47						
Sample: 1980 2023						
Included observations: 38						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	83.93797	NA	4.59e-05	-4.312525	-4.226336	-4.281860
1	91.62933	14.16829*	3.78e-05*	-4.506807*	-4.248241*	-4.414811*
2	93.30886	2.917080	4.29e-05	-4.384677	-3.953733	-4.231351
3	95.44039	3.477752	4.76e-05	-4.286336	-3.683015	-4.071679
4	96.69348	1.912607	5.55e-05	-4.141762	-3.366063	-3.865774
* indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

عند تقدير النموذج تم الحصول على المعادلتين التاليتين:

1.4.5. معادلة الناتج المحلي الإجمالي DLGDP :

$$DLGDP = 0.417374 * DLGDP(-1) + 0.067973 * DLM2(-1) + 0.028734$$

$$(p\text{-value} = 0.0066) \quad (p\text{-value} = 0.5189) \quad (p\text{-value} = 0.0551)$$

$$R^2 = 0.207965$$

$$F = 4.988846$$

يشير معامل التحديد R^2 البالغ 0.2079 إلى أن نحو 20.79% من التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها من خلال قيمه السابقة إلى جانب القيم السابقة للعرض النقدي بمفهومه الواسع، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تُدرج في النموذج، أما على مستوى المتغيرات الجزئية، فقد أظهرت النتائج أن معامل $DLM2(-1)$ غير معنوي إحصائياً ($p\text{-value} = 0.5189$) مما يشير إلى غياب تأثير مباشر وواضح للتغير في عرض النقود على النمو الاقتصادي خلال الفترة القصيرة، في المقابل، كان لمتغير $DLGDP(-1)$ تأثير معنوي وإيجابي على قيمته الحالية، مما يعكس وجود مكون زمني ذاتي في النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعنوية المعادلة ككل، بما أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر ($F_{cal} = 4.988846$) أكبر من القيمة الجدولية البالغة ($F_{tab} = 3.23$) عند مستوى دلالة 5%، فهذا يدل على أن معادلة $DLGDP$ معنوية إحصائياً ومقبولة.

2.4.5. معادلة العرض النقدي (DLM2) :

$$DLM2 = 0.080963 * DLM2(-1) + 0.57775 * DLGDP(-1) + 0.041361$$

$$(p\text{-value} = 0.0066) \quad (p\text{-value} = 0.5189) \quad (p\text{-value} = 0.0551)$$

$$R^2 = 0.205007$$

$$F = 4.899594$$

يشير معامل التحديد R^2 البالغ 0.2050 إلى أن نحو 20.50% من التغيرات في العرض النقدي بمفهومه الواسع يمكن تفسيرها من خلال قيمه السابقة إضافة إلى القيم السابقة للناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها في النموذج، وفيما يخص المتغيرات الجزئية، تُظهر النتائج أن معامل $DLM2(-1)$ معنوي إحصائياً ($p\text{-value} = 0.0066$) مما يدل على وجود ارتباط ذاتي في تطور العرض النقدي على المدى القصير. أما معامل $DLGDP(-1)$ فقد تبين أنه غير معنوي إحصائياً ($p\text{-value} = 0.5189$). أما فيما يخص المعنوية الكلية للمعادلة، فإن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر ($F = 4.899594$) أكبر من القيمة الجدولية البالغة ($F_{tab} = 3.23$) عند مستوى دلالة 5%، وهو ما يدل على أن معادلة $DLM2$ معنوية إحصائياً.

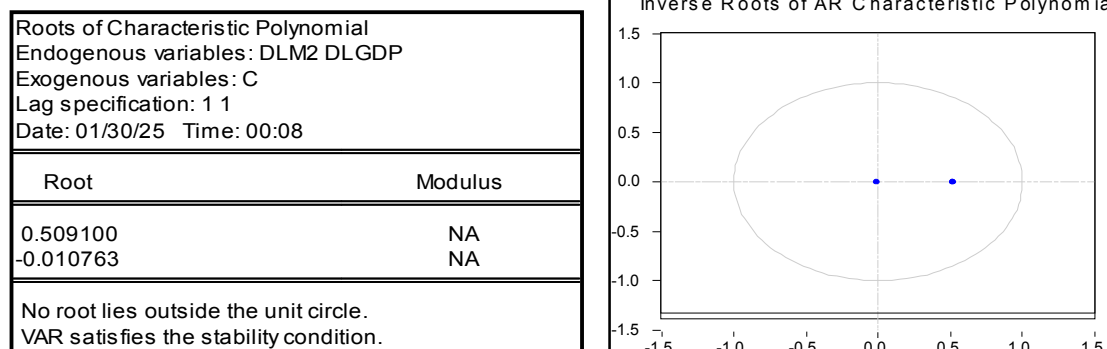
5.5. اختبار جودة النموذج VAR 1

بعد تقدير النموذج يتم اختبار صلاحيته لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه.

1.5.5. دراسة استقرارية النموذج VAR 1: تم اختبار استقرارية النموذج بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل 03. اختبار استقرارية النموذج VAR1

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial Test



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 13Eviews

نلاحظ من الشكل أن جميع النقاط داخل الدائرة (قيم كل الجذور أقل من الواحد) وبالتالي النموذج (VAR 1) مستقر.

2.5.5. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Residual Serial Correlation: يهدف التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي

للبواقي، نستخدم اختبار LM Test إذ تنص فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، والجدول التالي يوضح نتائج هذا

الاختبار:

الجدول 5. نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Residual Serial Correlation LM Tests

VAR Residual Serial Correlation LM Tests				
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h				
Lags	1	2	3	4
LM-STAT	6.294528	1.986382	3.197539	2.091637
Prob	0.1782	0.7383	0.5253	0.7189

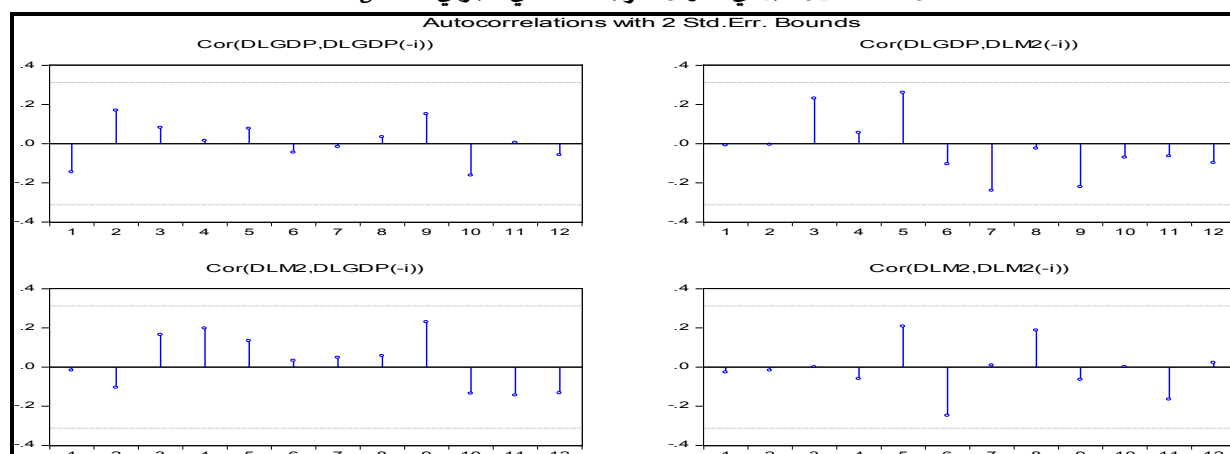
Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 13Eviews

من خلال الجدول يمكننا قبول فرضية العدم لأن احتمالية LM-Stat أكبر من القيمة الاحتمالية 05% وبالتالي النموذج لا

يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

الشكل 4. التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي Correlograms

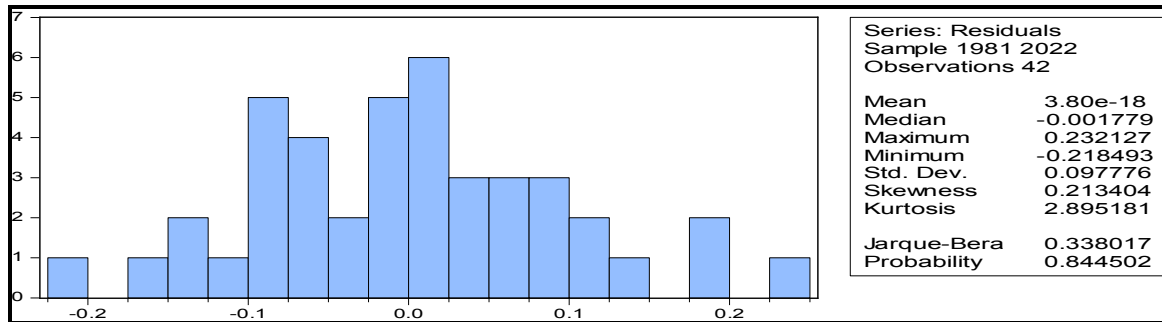


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

من الشكل، يتبين أن البواقي ضمن حدود الثقة، مما يعني أنها ليست متطرفة وذات تشويش أبيض، وعليه فإن النموذج مناسب.

3.5.5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي VAR Residual Normality Tests: من خلال الشكل رقم 05 نلاحظ بأن قيمة $jarque-bera$ تساوي 0.338017 بقيمة احتمالية $p-value = 0.8445$ وهي أكبر بكثير من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية وهذا يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم صحة نموذج VAR المستخدم.

الشكل 05. نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج Histogram and Normality Test of Residuals



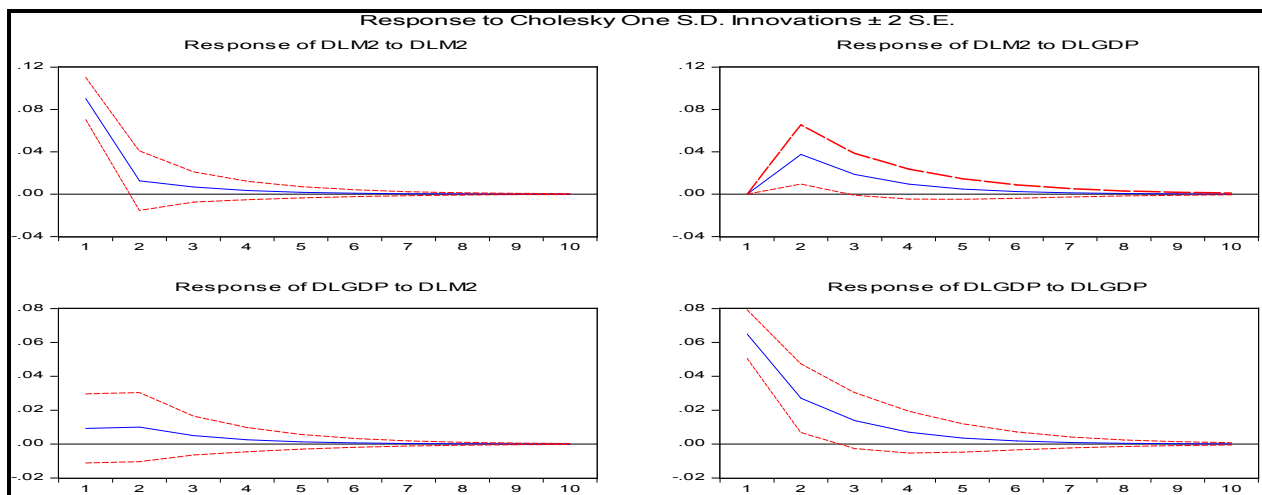
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

6.5. دراسة وتحليل السلوك الديناميكي للنموذج الاقتصادي المقدر

لتحليل السلوك الديناميكي لمتغيرات النموذج، تم الاعتماد على اختبارات دوال الاستجابة، وتجزئة التباين، واختبار السببية.

1.6.5. تحليل الصدمات (دوال الاستجابة النبضية) Impulse ResponsesFunction IRF: تُمكن دوال الاستجابة النبضية من تحليل تأثير صدمة غير متوقعة بمقدار انحراف معياري واحد في أحد متغيرات الدراسة على القيم الحالية والمستقبلية للمتغير نفسه وعلى باقي المتغيرات الأخرى المدرجة في نموذج VAR وهي تسمح بمعرفة السلوك الديناميكي للمتغيرات ومدى تفاعلها مع بعضها البعض عن طريق التأثيرات المتزامنة والآنية. (احمد مجحود، 2022، صفحة 64)

الشكل 6. دوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال الشكل 06 نجد أنه إذا حدثت صدمة في عرض النقود (DLM2) بمقدار انحراف معياري واحد فإنها تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي (DLGDP) لكن بشكل محدود ومؤقت، حيث يحدث ارتفاع طفيف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل

إلى الذروة في الفترة الثانية ثم يبدأ بالتراجع إلى غاية نهاية فترات الاستجابة، في حين بينت نتائج استجابة معدل نمو عرض النقود (DLM2) لصدمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (DLGDP)، فتم تسجيل استجابة موجبة في المدى القصير حيث ارتفع عرض النقود (DLM2) بشكل واضح خلال الفترات الأولى، ليصل إلى ذروته في الفترة الثانية مما يشير إلى رد فعل إيجابي للسياسة النقدية وزيادة الطلب على السيولة ثم يبدأ التأثير في التراجع تدريجياً حتى يقترب من الصفر في المدى الطويل. وهذا ما قد يشير إلى أن السلطات النقدية تميل إلى زيادة عرض النقود وإتباع سياسة توسعية استجابةً لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، بهدف دعم النشاط الاقتصادي.

2.6.5. تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition Analysis (VDC): يستعرض هذا الجزء نتائج تحليل مكونات تباين خطأ التنبؤ للنموذج، من خلال تحديد نسبة الخطأ العائدة إلى المتغير نفسه مقارنة بتلك الناتجة عن المتغيرات الأخرى، وتكمن أهمية هذا التحليل في تقييم القدرة التفسيرية للنموذج وقياس مدى مساهمة كل متغير في تباين الخطأ (ميلودي، غريس، و بن ساسي، 2021، صفحة 128)، ويظهر الجدول رقم 08 نتائج تحليل تجزئة التباين.

الجدول 06. نتائج تحليل تباين الخطأ Variance Decomposition Analysis

Variance decomposition of DLGDP				Variance decomposition of DLM2			
Perio...	S.E.	DLGDP	DLM2	Perio...	S.E.	DLGDP	DLM2
1	0.065587	100.0000	0.000000	1	0.065587	1.985728	98.01427
2	0.071667	99.27990	0.720099	2	0.071667	17.22992	82.77008
3	0.073169	99.13759	0.862411	3	0.073169	20.29768	79.70232
4	0.073553	99.10253	0.897470	4	0.073553	21.05468	78.94532
5	0.073652	99.09356	0.906438	5	0.073652	21.24841	78.75159
6	0.073678	99.09125	0.908754	6	0.073678	21.29846	78.70154
7	0.073685	99.09065	0.909354	7	0.073685	21.31142	78.68858
8	0.073686	99.09049	0.909509	8	0.073686	21.31478	78.68522
9	0.073687	99.09045	0.909550	9	0.073687	21.31565	78.68435
10	0.073687	99.09044	0.909560	10	0.073687	21.31587	78.68413
Cholesky Ordering: DLGDP DLM2				Cholesky Ordering: DLGDP DLM2			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 13Eviews

تشير النتائج إلى أن التقلبات في عرض النقود (DLM2) الناتجة عن صدمة غير متوقعة تُفسر من طرف المتغير نفسه بنسبة كبيرة في المدى القصير، حيث يبدأ تأثير DLGDP عند 1.98% في الفترة الأولى، مما يعكس ضعف تأثير النمو الاقتصادي في هذه المرحلة، ومع ذلك، يرتفع هذا التأثير بشكل ملحوظ ليصل إلى 21.05% في الفترة الرابعة، ثم يواصل ارتفاعه ليبلغ 21.31% في الفترة العاشرة، مما يعني إرجاع جزء من هذه التقلبات في المدى المتوسط والطويل إلى تقلبات في متغير الناتج المحلي الإجمالي وهذا يدل على تأثير النمو الاقتصادي في تحديد عرض النقود. في المقابل، يتراجع الأثر الذاتي لـ DLM2 من 98.01% إلى 78.68%، مما يعكس تفاعلاً ديناميكياً بين النشاط الاقتصادي والسياسة النقدية.

بينما يظهر تحليل التباين أن التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي DLGDP الناتجة عن صدمة عشوائية يمكن تفسيرها من خلال المتغير نفسه خلال الفترة الأولى بنسبة 100% واستمرت هذه النسبة مرتفعة في المدى القصير، حيث لا يتجاوز تأثير عرض النقود 0.72% في الفترة الثانية، مما يعكس ضعفه في تحفيز النمو الاقتصادي. ومع مرور الوقت، يرتفع هذا التأثير تدريجياً ليصل إلى 0.91% في الفترة العاشرة، مما يشير إلى تأثير محدود للسياسة النقدية. في المقابل، يبقى الأثر الذاتي للناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل كبير بعوامله الداخلية أكثر من تأثره بعرض النقود.

3.6.5. تحليل اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test: يهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين متغيرين، بالإضافة إلى تحديد اتجاهها إن وجدت، سواء كانت أحادية أو ثنائية (محمد سعيد بني هاني و ملاوي، 2016)، وتشير

سببية جرانجر إلى قدرة القيم الحالية والسابقة لمتغير معين على تفسير القيم الحالية والمستقبلية لمتغير آخر، وهي علاقة سببية خطية قصيرة المدى. (الهادي المبروك و ساسي، 2021، صفحة 12).

الجدول 7. اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test

Granger Causality Test		
Null Hypothesis	F-Statistic	Prob
DLM2 does not Granger Cause DLGDP	0.41988	0.5209
DLGDP does not Granger Cause DLM2	7.87655	0.0079

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 13Views

من خلال الجدول، بلغت قيمة F-Statistic المحسوبة لاختبار الفرضية الأولى، 0.41988 بقيمة احتمالية (0.52)، وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 5%. وبناءً على ذلك، لا يمكن رفض الفرضية العدمية التي تفيد بأن DLM2 لا يسبب DLGDP. أما بالنسبة للفرضية الثانية، فقد أظهرت النتائج أن قيمة F-Statistic بلغت 7.87655 بقيمة احتمالية (0.0079)، وهي أقل من 5%. لذا يتم رفض فرضية العدم الثانية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني وجود علاقة سببية تتجه من DLGDP إلى DLM2. بناءً على ذلك، نستنتج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، حيث تتجه العلاقة من DLGDP إلى DLM2، وهذا يشير إلى أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تساهم في تفسير التغيرات التي تحدث في العرض النقدي بمعناه الواسع، وليس العكس.

6. خاتمة

هدفت دراستنا إلى تحليل العلاقة بين العرض النقدي بمعناه الواسع والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في قطر خلال الفترة 1980-2023 وقد اعتمدنا في ذلك على أسلوب التحليل القياسي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto regression، حيث تم التوصل إلى عدة نتائج أساسية التي تبرز طبيعة هذه العلاقة، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- تمكنت قطر من الحفاظ على نمو مستقر في العرض النقدي رغم التحديات الجيوسياسية وتقلبات الأسواق العالمية، ويمكن تفسير بعض المستويات المرتفعة من السيولة المحلية، إلى هيكل الاقتصاد الريعي في قطر، حيث يشكل الإنفاق الحكومي المعتمد على الإيرادات النفطية، أحد العوامل المؤثرة في العرض النقدي.

- حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً إيجابياً خلال فترة الدراسة، ولكن لم يكن على وتيرة واحدة بل كان متذبذباً بين الزيادة والنقصان، مما انعكس أحياناً على مستويات السيولة، وبينت نتائج الدراسة أن العرض النقدي يتبع تقلبات النشاط الاقتصادي وليس العكس.

- أظهرت نتائج اختبار جوهانسن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مما يشير إلى عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين العرض النقدي بالمعنى الواسع M2 والناتج المحلي الإجمالي GDP في قطر خلال فترة الدراسة.

- أظهرت نتائج اختبار السببية وفق منهجية جرانجر في إطار نموذج الانحدار الذاتي عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه وقصيرة الأجل من الناتج المحلي الإجمالي إلى العرض النقدي ويعني ذلك أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تساعد في تفسير التغيرات في كمية النقود، وهو ما يتوافق مع الفرضية الكينزية التي تفترض أن الطلب على النقود يتحدد بالدخل، ويثبت بذلك صحة الفرضية الثالثة للدراسة. وقد دعمت نتائج دوال الاستجابة هذه النتيجة، إذ أظهرت أن صدمة في الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة مؤقتة في العرض النقدي، مما يعكس استجابة توسعية من قبل السياسة النقدية لدعم النمو. كما أظهر تحليل مكونات التباين إلى وجود

تأثير ملموس للنمو الاقتصادي على العرض النقدي، في المقابل، لم تُثبت الدراسة وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي، كما لم تُسجل علاقة سببية أحادية الاتجاه من العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى عدم تحقق الفرضيتين الأولى والثانية.

إنطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، تم اقتراح مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فعالية السياسة النقدية، ودعم الاستقرار الاقتصادي والنقدي في قطر بشكل أكثر استدامة.

- التحكم في العرض النقدي بما ينسجم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، لضمان تحقيق التوازن بين القطاعين النقدي والحقيقي.
- تنوع مصادر الدخل الوطني لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر توازناً واستدامة على المدى الطويل، مع توفير بدائل حقيقية لإدارة السيولة المحلية.
- تطوير أدوات السياسة النقدية لمصرف قطر المركزي، بما يمنحه مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية مع المحافظة على استقرار العملة.
- يوصى بالحفاظ على مستويات مرتفعة من الاحتياطيات الأجنبية وتنويعها، لما لها من دور في تعزيز قدرة البنك المركزي على مواجهة الضغوط المحتملة على سعر الصرف، ودعم استقرار العرض النقدي.
- تطوير سوق أدوات الدين المحلية لتوسيع آليات إدارة السيولة بعيداً عن الاعتماد الحصري على الاحتياطيات الأجنبية.

7. قائمة المصادر والمراجع

- Al-HABASHNEH, M. F. (2022). THE NARROW AND EXPANDED MONEY SUPPLY AND ITS IMPACT ON INTEREST RATE AND PRODUCT OF THE PRIVATE SECTOR IN JORDAN DURING THE PERIOD (1990-2019). *Foundations of Management*, 14(01), pp 143-154.
- Bourbonnais, R. (2015). *économétrie cours et exercices corrigés* (éd. 09 eme Edition). Paris, France: DUNOD.
- da Costa Nunes, R. (2024, July). The Neutrality of Money and Monetary Policy Effectiveness: Theoretical Debates and Empirical Evidence From Brazil. *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, 15(04).
- El-Seoud, M. S. (2014). TESTING THE RELATIONSHIP BETWEEN MONEY SUPPLY AND GDP IN BAHRAIN. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 11(05), pp 01-16.
- Ghedabna, L., Litim, K., & Chekroune, E. (2024). Causality Between Money Supply And Real Economic Growth In Algeria An Econometric Study For The Period 1990-2022. *Journal of Namibian Studies*, 41, pp 259-275.
- Ismail, N.A. (2021). THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON THE ECONOMIC GROWTH OF KUWAIT FOR THE PERIOD OF 1980-2020. *ADVANCED INTERNATIONAL JOURNAL OF BANKING, ACCOUNTING AND FINANCE*, 03(09), pp 01-14.
- Laxman, G. (2019). MONEY SUPPLY AND ECONOMIC GROWTH OF NEPAL. *International Journal Of Economics, Business and Management Research*, 03(09), pp 133-149.
- Marshall, I. (2016). The Link between Money Supply and Economic Growth in Nigeria: An Econometric Investigation. *IIARD International Journal of Economics and Business Management*, 02(03), pp 42-51.
- Robert, P. (2010). la croissance, présentation d'un processus complexe. Dans *Croissance et crises* (Vol. Chapitre 1). France: Pearson Education France.
- SIMASIKU, P. K. (2022, april). AN ASSESSMENT OF THE RELATIONSHIP BETWEEN MONEY SUPPLY AND ECONOMIC GROWTH IN NAMIBIA. A THESIS SUBMITTED IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF MASTER OF SCIENCE IN ECONOMICS. THE UNIVERSITY OF NAMIBIA.

- أحمد محي الدين محمد التلياني. (09 03 2022). قياس أثر العرض النقدي على نمو الاقتصاد المصري باستخدام نموذج VECM. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*, 52(03), ص ص 456-512.
- الهادي بشير الهادي المبروك، و عمر أبو القاسم جبريل ساسي. (2021). العلاقة السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي باستخدام أسلوب var. *مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية*, 20(01), ص ص 12-19.
- بلال زنايني، و صورية صدقاوي. (2023). اختبار العلاقة السببية والديناميكية لأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر- دراسة تحليلية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2020). *مجلة الاقتصاد الجديد*, 14(02), ص ص 436-456.
- حميد صالح الأنصاري. (2023). العرض النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2001-2021. *المجلة العلمية لنشر البحوث SJRP*, 13.
- ريم محمد سعيد بني هاني، و أحمد ابراهيم ملاوي. (2016). أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الأردن. *مجلة مؤتم للبحوث والدراسات*, 31(02), ص ص 77-112.
- سعد أولاد العيد، مصطفى بورنان، و أحمد بن موزة. (2021). العلاقة بين كمية النقود والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019 دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ECM. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*, 12(01), ص ص 253-271.
- سعد نوري عطا الله الحمداني. (2018). العلاقة السببية بين التداول النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (1980-2015). *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*, 10(21), ص ص 23-37.
- عاطف عيسى بطارسة. (جوان، 2017). العلاقة السببية القائمة بين النقود، والإنتاج والأسعار في الأردن خلال الفترة (1970-2013). *المجلة العربية للإدارة*, 37(02), ص ص 45-57.
- عبد العزيز ميلودي، عبد النور غريس، و محمد يحي بن ساسي. (2021). محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية: دراسة قياسية لبنك البركة الجزائري للفترة (1992-2016). *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*, 07(01), ص ص 123-137.
- عبد الله أحمد مجحد. (2022). تحليل دوال الاستجابة ومكونات التباين في العلاقة بين الناتج المحلي المحلي والميزان التجاري في ليبيا باستخدام شعاع VAR دراسة قياسية للفترة (1990-2020). *مجلة جامعة بنغازي العلمية*, 35(02), ص ص 53-66.
- عبر شعبان عبده. (أفريل، 2021). العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1989-2019). *مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية*, 58(03), ص ص 123-163.
- كلثوم عبد القادر حياوي. (2018). قياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للعراق، حالة دراسية للفترة 1990-2015. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*, 08(01), ص ص 308-329.
- محمد الصيد أحمد أحمد، و عبد الرحمن علي صالح محفوظ. (06 2019). تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017). *مجلة كليات التربية*, 14(14), ص ص 366-391.
- نزار سعد الدين العيسى، و ابراهيم سليمان قطف. (2006). *الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- يسرى أسية لعقاب، و عمار درويش. (2022). المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*, 05(02), ص ص 612-631.

8. الملاحق

الملحق الإحصائي 01. تطور الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بمعناه الواسع (M2) في قطر خلال الفترة من 1980-2023

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
GDP	61203886801	61755316746	57509951116	56460299378	59090072010	57837261873	60923334723
GDP (%)	-1,02	0,90	-6,87	-1,83	4,66	-2,12	5,34
M2	15860943881	20703300848	22447937257	21646386546	26117342699	27982016832	30875403490
M2 (%)	9,52	30,53	8,43	-3,57	20,65	7,14	10,34
السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
GDP	60950744983	64549550941	68565960277	70907118992	69728477793	77629082270	76600391320
GDP (%)	0,04	5,90	6,22	3,41	-1,66	11,33	-1,33

34030875801	30011734745	28651199100	29229311207	31548364635	28604487729	32653922421	M2
13,39	4,75	-1,98	-7,35	10,29	-12,40	5,76	M2 (%)
2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
1,35E+11	1,25E+11	1,20E+11	1,08E+11	83030515943	79551025237	77687127528	GDP
8,03	4,28	11,22	30,01	4,37	2,40	1,42	GDP (%)
47231389763	43379593312	39806604547	37930996621	36194346891	35968970762	36629293626	M2
8,88	8,98	4,94	4,80	0,63	-1,80	7,64	M2 (%)
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
2,98E+11	2,53E+11	2,00E+11	1,86E+11	1,56E+11	1,51E+11	1,41E+11	GDP
17,99	26,17	7,49	19,22	3,72	7,18	3,90	GDP (%)
1,64E+11	1,34E+11	1,07E+11	81658804376	72207164939	69979361091	64445840598	M2
22,66	24,86	31,29	13,09	3,18	8,59	36,45	M2 (%)
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
6,49E+11	6,20E+11	5,88E+11	5,57E+11	5,32E+11	4,70E+11	3,93E+11	GDP
4,75	5,33	5,56	4,73	13,38	19,59	11,96	GDP (%)
4,64E+11	4,57E+11	4,27E+11	3,68E+11	3,06E+11	2,65E+11	2,10E+11	M2
1,60	7,02	15,86	20,15	15,78	26,14	22,86	M2 (%)
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنوات
6,94E+11	6,86E+11	6,59E+11	6,48E+11	6,72E+11	6,67E+11	6,59E+11	GDP
1,16	4,21	1,63	-3,56	0,69	1,23	-1,50	GDP (%)
5,81E+11	5,92E+11	5,29E+11	5,33E+11	5,01E+11	4,86E+11	5,21E+11	M2
-1,83	11,83	-0,85	6,49	3,17	-6,76	20,78	M2 (%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومصرف قطر المركزي

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

شنة أمينة وحامد حميد (2026). العلاقة السببية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في قطر- دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2023) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 17/ العدد 01-2026.